

صلاة الجمعة

فائدة أبو مخ

الجماعة: هي الارتباط الحاصل بين صلاة الإمام والمأموم. وقد شرع الإسلام مناسبات ولقاءات اجتماعية بين المسلمين لأداء العبادة في أوقات معلومة، منها أداء الصلوات الخمس في اليوم والليلة، ومنها صلاة الجمعة في الأسبوع ومنها صلاة العيددين في السنة مرة لأهل كل بلد، ومنها ما هو عام لجميع البلاد. وذلك من أجل التواصل والتوصاد وعدم التقاطع، حيث تتحقق التاليف والتعارف بين المسلمين، وتغرس فيهم أصول الخبرة وتشعرهم بأنهم أخوة متساوون من غير فارق، كما تعودهم على النظام والانضباط.

وحكم صلاة الجمعة إما سنة مؤكدة وإما واجبة، فقال الحنفية والمالكية هي سنة مؤكدة للرجال. وأما الشافعية فقالوا هي فرض كفاية، إذا قام بها البعض سقطت عن الآخرين. وأما الحنابلة فقالوا: هي واجبة على كل رجل. وأما حكمها بالنسبة للمرأة فهي مستحبة لما فيها من فوائد عظيمة بغض النظر عن الخلافات بين الفقهاء في حكمها.

مدخل :

في الآونة الأخيرة بدأ بعض الناس بإصدار بعض الفتاوى الخاصة في صلاة الجمعة وما هو حكمها بالنسبة للرجل وللمرأة ؛ منها ما هو شرعي، ومنها ما هو غير شرعي، فرأيت من الضروري الوقوف على هذه المسألة وتوضيحها معتمدة في ذلك على أقوال أصحاب المذاهب الأربعة خاصة، وأقوال الفقهاء عامة، مع إيراد الأدلة التي اعتمدتها هؤلاء الفقهاء، حتى يتبين للقارئ حكمها مع الدليل والتعليق.

إقامة الصلوات الخمس مع الجمعة من أعظم العبادات، وأجل القربات، وقد وردت نصوص كثيرة في الكتاب والسنة تدل على مشروعيتها، فأمر الله تعالى بالركوع مع الراكعين في قوله تعالى : { وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ آتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ }^١ . فسره المفسرون : أي صلوا مع المصليين، أي في جماعتهم .^٢

^١ سورة البقرة : آية (٤٣)

^٢ تفسير القرآن العظيم ٨٥/١

ولم يكن الأمر بأداء الصلاة مع الجماعة في الأحوال العادبة فقط، بل أمر الله تعالى بما حتى في حال الخوف، قال عز وجل : { وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك ولیأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ولیأخذوا حذركم وأسلحتهم وذ الذين كفروا لو تعفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميرون عليكم ميلة واحدة ولا جناح عليكم إن كان بكم أذىً من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وخذلوا حذركم إن الله أعد للكافرين عذاباً مهينا }^١.

إذا كان الله تعالى قد أمر بأداء الصلاة مع الجماعة في حالة الخوف فيكون ذلك في حالة الأمان من باب أولى .

وما يؤكد مشروعية الصلاة مع الجماعة أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه بإقامتها حتى لو كانوا في السفر، وكان عددهم شخصين فقط، فقد ورد أن رجلاً أتيا النبي صلى الله عليه وسلم يريدها السفر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : "إذا أتيتم خرجتما فاذدا، ثم أقيما، ثم ليؤمكما أكبر كما"^٢. روی صيغة تضييف والحديث صحيح وقد أجمع علماء الأمة على مشروعية الصلاة مع الجماعة لفضلها، فقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبعين وعشرين درجة "^٣، وقال عليه الصلاة والسلام : " لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه، ولو يعلمون ما في التهجير لاستيقوا إليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأنهما ولو حبوا "^٤.

والمرأة تفارق الرجل في شهودها للصلوات المفروضة جماعة، وحضورها المساجد، حيث أن لكل منهما أحكامه الخاصة به ، فصلتها الفقهاء على النحو الآتي :

^١ سورة النساء آية (١٠٢)

^٢ البخاري ١١١/١ كتاب الأذان ٦٣٠ .

^٣ البخاري ١٣١/٢ كتاب الأذان ٦٤٥

^٤ البخاري ١٥٩/١ كتاب الصلاة

صلاة الجمعة للرجال

اختلاف الفقهاء في حكم صلاة الجمعة للرجال على الأقوال الآتية :
القول الأول :

الجماعة واجبة للصلوات الخمس المفروضة، وبهذا قال عامة مشايخ الحنفية، وهو مذهب الحنابلة والظاهريّة^١، فهي واجبة على الرجال المكلفين لكل صلاة مكتوبة، ودليلهم قوله تعالى : { وَإِذَا كُنْتُ فِيمَ فَأَقْمَتُ لَهُمُ الصَّلَاةَ ... }^٢ الآية، ولو لم تكن واجبة لرخص فيها حالة الخوف، ولم يجز الإخلال بواجبات الصلاة من أجلها .^٣
واستدلوا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "والذى نفسي بيده لقد هممت أن آمر بخطب فيخطب، ثم آمر بالصلاحة فيؤذن لها، ثم آمر رجالاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوقهم".^٤

فالرسول صلى الله عليه وسلم هم بتحريق البيوت على من كانوا يصلون في بيوقهم صلاة الغريضة، وتختلفوا عن أدائهم مع الجماعة في المسجد، فلو لم يكن أداؤها مع الجماعة واجباً لما كان عليه الصلاة والسلام بهم بذلك .

يقول الحافظ ابن حجر تعليقاً على الحديث : " وأما حديث الباب فظاهر في كونها - أي الجماعة فرض عين، لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالتحريق، ولو كانت فرض كفاية لكيانت قائمة بالرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه ".^٥

واحتاجوا كذلك بما جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم : " إن أتقل صلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيها لأتواها ولو حبوا ".^٦ وعن ابن

^١ رد المحتار /١٥٥٤ و الفروع /٥٧٦/١ و المحل /٤/١٨٨

^٢ النساء (١٠٢)

^٣ المقنع ١٩٣/١

^٤ البخاري ١٢٥/٢ كتاب الأذان ٦٤٤

^٥ فتح الباري ١٢٦/٢

^٦ مسلم ٤٥١/١ كتاب المساجد ٢٥٢

مسعود رضي الله عنه قال : " من سره أن يلقى الله تعالى غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات ، حيث ينادى بهن ، فإن الله تعالى شرع لنبيكم صلى الله عليه وسلم سنن المدى ، وإنهن من سنن المدى ، ولو أنكم صلتم في بيوتكم كما يصلى هذا المخالف في بيته لتركتم سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ... ولقد رأينا وما يخالف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصدف " .^١

ودليل آخر اعتمد عليه أصحاب هذا الرأي وهو : أنه قد أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى فقال : يا رسول الله : إنه ليس لي قائده يقودني إلى المسجد ، وسألته أن يرخص له فيصلي في بيته ، فرخص له ، فلما ولّى دعاه فقال : " هل تسمع النداء بالصلاحة ؟ فقال : نعم قال : فأجب " .^٢ فإذا كان الأعمى لا رخصة له فالبصیر أولى بأن لا تكون له رخصة .

القول الثاني :

الجماعـة سـنة مؤكـدة للرـجال البـالغـين الأـحرـارـ، القـادـرـين عـلـى الصـلاـة بـالـجـمـاعـة مـنـ غـيرـ حـرجـ، لـقولـه عـلـيـه الصـلاـة وـالـسـلامـ : " صـلاـة الجـمـاعـة تـفـضـل صـلاـة الفـذ بـسـبـع وـعـشـرـين درـجـة " .^٣ وـفـي روـاـية " بـخـمـس وـعـشـرـين درـجـة " .^٤ وهذا هو قولـ المـالـكـيـة وبـعـضـ الـحنـفـيـةـ والـشـافـعـيـةـ نـسـبةـ القـولـ لـلـمـذاـهـبـ قـبـلـ الـأـدـلـةـ .^٥

والجمع بين هذين الحديثين يكون من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه لا منافاة ، فذكر القليل لا ينفي الكثير ، ومفهوم العدد باطل عند الأصوليين .

^١ مسلم ٤٥٣ / ١ كتاب المساجد ٢٥٥

^٢ مسلم ٤٥٢ / ١ كتاب المساجد ٢٥٥

^٣ سبق تخریجه

^٤ البخاري ١٣١ / ٢ كتاب الأذان ٦٤٦

^٥ الاستذکار ٣١٧ / ٥ . المدایة ٦٠ / ١ . کفاية الأخیار ١٠٨ / ١

الثاني : أن يكون عليه الصلاة والسلام قد أخبر أولاً بالقليل ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها .

الثالث : أنه يختلف باختلاف أحوال المصلين والصلاحة، فتكون لبعضهم خمس وعشرون، ولبعضهم سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة ومحافظته على هيئتها وخشوعها وكثرة جماعتها وفضلهم وشرف البقعة ونحو ذلك .

ووجه الدلالة من الحديثين : أن المفاضلة إنما تكون حقيقتها بين فاضلين حائزين، فلو كان أحد الأمرين ممنوعاً لما جاءت هذه الصيغة . لذلك يكره عندهم ترك الجمعة .^١

وأما إذا اتفق أهل بلد أو قرية على تركها فهل يقاتلون عليها ؟
للشافعية قولان: أولهما: لا يقاتلون، كمن ترك سنة الصبح والظهر .
والثاني: يقاتلون لأنهم تركوا شعراً ظاهراً من شعائر الإسلام، كالاذان.^٢

ولكن ما هو رد هؤلاء على أدلة أصحاب القول الأول ؟
أجاب الشافعية عن حديث ألم بالتحرير لبيوت من تخلف عن صلاة الجمعة من الرجال، والذي اعتمدته أصحاب القول بوجوب الجمعة على الرجال من وجهين :

الأول: وهو جواب الشافعي وغيره : أن هذا ورد في قوم منافقين يتخلدون عن الجمعة، ولا يصلون فرادى، وسياق الحديث يؤيد هذا التأويل .

الثاني: أنه صلى الله عليه وسلم قال : "لقد همت" ولم يحرقهم، ولو كان واجباً لما تركه صلى الله عليه وسلم، وإن قيل : لو لم يجز التحرير لما هم به ! فالجواب : لعله هم بالاجتهاد، ثم نزل وحي بالمنع منه أو تغيير الاجتهاد .

^١ كفاية الأخيار ١٠٨/١. المجموع ١٨٣/٤

^٢ المجموع ١٨٦/١

وأما حديث الأعمى فجوابه : أنه لا دلالة فيه لكونها فرض عين، لأن النبي صلى الله عليه وسلم رخص لشخص أعمى حين شكا بصره أن يصلى في بيته، ومعنى هذا الحديث الوارد أنه لا رخصة لك تلحظك بفضيلة من حضرها .^١

القول الثالث :

الجماعية للصلوات الخمس للرجال فرض على الكفاية، ويجب إظهارها في الناس، فإن امتنعوا عن إظهارها أثموا لأنها شعيرة من شعائر الإسلام، وقوتلوا عليها . وهذا ما ذهب إليه أكثر الشافعية وهو الصحيح في المذهب . ودليلهم : ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " ما من ثلاثة في قرية ولا بدوا لا تقام فيهم الصلاة إلا قد استحوذ عليهم الشيطان، عليك بالجماعة فإنما يأخذ الذئب من الغنم القاصية " .^٢ وفي القرية الصغيرة يكفي إقامتها في موضع واحد، وفي البلدة والقرية الكبيرة يجب إقامتها في مواضع حتى تظهر، وأما إقامتها في البيوت فقيل إنه لا يسقط الحرج لعدم ظهورها .^٣

هل الجماعة شرط لصحة صلاة الرجل ؟

اتفق أئمة المذاهب الأربع على أن الجماعة ليست شرطاً لصحة الصلاة بالنسبة للرجل، فمن صلى وحده فإن صلاته مجزئة، ولكنه ترك سنة الجماعة وفضلها عند القائلين بأنها سنة مؤكدة . ويستحب لمن صلى وحده ثم أتى المسجد فوجدهم في صلاة الجماعة أن يعيد معهم الصلاة .^٤

^١ المجموع ١٩٢/٤

^٢ سنن أبي داود ١/٥٤٣ كتاب الصلاة ٢٥٠/١

^٣ المجموع ٤/١٨٥

^٤ الخرشفي ٢/٦

وقال الظاهري : لا تجزئ صلاة فرض أحد من الرجال إذا كان بحيث يسمع الأذان أن يصليها إلا في المسجد مع الإمام، فإن تعمد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته، فإن كان بحيث لا يسمع الأذان ففرض عليه أن يصلى في جماعة مع واحد أو أكثر، فإن لم يفعل فلا صلاة له إلا أن لا يجد أحداً يصليها معه فيجزئه حينئذ، فالجماعة شرط لصحة الصلاة، لا يجوز تركها إلا بعذر .^١

والراجح ما ذهب إليه جماهير الفقهاء للنصوص الواردة في فضل صلاة الجماعة ، والأفضلية لا تأتي في الأمور الجائزة .

صلاة الجماعة للنساء

رخص الرسول صلى الله عليه وسلم لإحدى أزواجه الخروج من البيت للحاجة، "الحاجة هي التي إذا فقدت وضعت صاحبها في الضيق والخرج والمشقة"، فقال لها: "إنه قد أذن لكن أن تخرجن حاجتكن"^٢، وذلك بعد أن منع الخروج بوجب أمر الله تعالى لهن بالقرار في البيوت، وعدم الخروج، حيث قال عز وجل : {وَقُنْ في بِيُوتِكُنْ وَلَا تِرْجِنْ تِرْجِنَ الْجَاهِلِيَّةَ الْأُولَى} .^٣

ونساء المؤمنين تبع لهن في هذا الأمر، فالامر ليس مقصوراً عليهم، والتزام المرأة بهذا الأمر من شأنه أن يحفظ لها عرضها وشرفها، ولا يجعلها عرضة لمن في قلبه مرض، أو فريسة لأصحاب الشهوات، كما ويحفظ المجتمع من الرذائل والفواحش التي قد تنتشر نتيجة خروج النساء، لأن المرأة إذا خرجت استشرفها الشيطان، فإذا ما أن يغويها أو يغوي بها .

^١ المخلص ١٨٨/٤

^٢ مسلم ١٧٠٩ / ٤ كتاب السلام ١٧

^٣ الأحزاب (٣٣)

فهل خروج النساء للمساجد، لأداء صلاة الجمعة ، يعتبر من الحاجات الضرورية للمرأة ؟

**وهل تعتبر الجمعة في حقهن واجبة أو مستحبة في أدائهم الصلوات المكتوبة ؟
اختلف الفقهاء في مدى مشروعية الجمعة لصلاة النساء على المذاهب الآتية :**

الحنفية :

الجماعة غير واجبة على المرأة، وخروجها إلى المساجد لصلاة الجمعة مكروه لما فيه من الفتنة لها ولغيرها، ودليلهم : قوله عليه الصلاة والسلام : "وبيوتكن خير لهن"^١ ، ولكن إذا صلين جماعة مع الرجال في المسجد فإن صلاةهن مجزئة .

والمرأة إما أن تكون شابة أو عجوزاً ، وقد اتفق أصحاب المذهب على أن خروج الشابة إلى المسجد

لحضور الجمعة مكروه لأنه سبب للفتنة، والفتنة حرام، وما يؤدي إلى الحرام فهو حرام.
وأما العجوز فلا خلاف عندهم أنه يجوز لها الخروج لصلاة الفجر والمغرب والعشاء،
ولكنهم اختلفوا في جواز خروجها لصلاة الظهر والعصر، فقال أبو حنيفة رحمه الله : لا
يخرجن، وتعليقه : أن الفساق ينتشرون في الظهر والعصر، وأما في الفجر والعشاء فهم
نائمون، وفي المغرب بالطبع مشغولون . وقال الصاحبان : يخرجن في جميع الصلوات
لأنه لا فتنة بهن، ولقلة الرغبة إليهن فلا يكره خروجهن .^٢

المالكية :

^١ سنن أبي داود / ٢٧٤ كتاب الصلاة ٥٦٣

^٢ رد المحتار / ١ ٥٦٦

قال الإمام مالك رحمه الله : " لا تمنع النساء من الخروج إلى المساجد " ، وقد فصل ابن رشد وهو من فقهاء المالكية حكم خروج المرأة لصلاة الجماعة قائلاً : " تحقيق القول في هذه المسألة عندي أن النساء أربع :

- عجوز انقطعت حاجة الرجال منها، فهذه كالرجل، تخرج للمسجد للفرض، ومحالس العلم والذكر، وتخرج للصحراء للعيدين والاستسقاء، ولجنائز أهلها وأقاربها، ولقضاء حوائجها .
- ومتجاللة لم تنقطع حاجة الرجال منها بالحملة، فهذه تخرج للمسجد للفرض ومحالس العلم والذكر، ولا تكثر التردد في قضاء حوائجها، أي يكره لها ذلك .
- وشابة غير فارهة في الشباب والنجابة، تخرج للمسجد لصلاة الفرض جماعة، وفي جنائز أهلها وأقاربها، ولا تخرج لعيد ولا استسقاء، ولا بمحالس ذكر أو علم .
- وشابة فارهة في الشباب والنجابة، فهذه الاختيار لها أن لا تخرج أصلاً " .^١

وي يكن الاختصار بالقول بأنه يباح للمرأة حضور الجماعة في المسجد، إذا لم يخش عليها الفتنة .

الشافعية :

لا تكون الجماعة في حق النساء فرض عين، ولا فرض كفاية، ولكنها مستحبة لهن، وفيه وجهان : أحدهما : يستحب لهن كاستحباب الرجال، وأصحهما : لا تتأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال، فلا يكره لهن تركها، وإن كره للرجال مع القول بأن الجماعة سنة في حقهم . و تستحب الجماعة للنساء في كل صلاة استحب للرجال الجماعة فيها، فريضة كانت أو نافلة .^٢

الحنابلة :

^١ حاشية الدسوقي ٣٣٦-٣٣٥/١

^٢ المجموع ١٨٨/٤

اختلفت الرواية عن أئمة الحنابلة في مدى مشروعية الجماعة للنساء على ثلاثة أقوال :
الأول: أنه يستحب لهن الجماعة إذا اجتمعن، فيصلين فرائضهن جماعة، ولهن حضور
جماعة الرجال .

الثاني: تستحب جماعتهن إذا اجتمعن، ولا تستحب لهن الجماعة مع الرجال .
الثالث: تكره جماعتهن في الفريضة لوحدهن، وتحوز في النافلة، كما وتكره جماعتهن مع
الرجال^١ .

الظاهرية :

صلاة الجماعة ليست فرضاً على النساء، فإن حضرنها حينئذ فقد أحسن، وهو الأفضل
لهن، فإن استأذن الحرائر أو الإماماء بعولتهن أو ساداذهن في حضور الصلاة في المسجد،
ففرض عليهم الإذن لهن، ولا يخرجن إلا تفلات غير متطيبات ولا مترzinat، فإن تطيبن أو
تنرين لذلك فلا صلاة لهن، ومنعهن حينئذ فرض . ودليلهم قول الرسول صلى الله عليه
وسلم : " صلاة الجماعة تفضل صلاة الفد بسبعين وعشرين درجة "، وهذا عموم لا يجوز
أن يخص منه النساء من غيرهن^٢ .

الراجح من الأقوال :

من أقوال الفقهاء السابقة أؤيد ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من إباحة خروج المرأة
للمساجد لصلاة الجماعة ؛ علماً بأنها ليست مفروضة في حقهن وذلك بالشروط الآتية :

أولاً: على المرأة التي ت يريد الجماعة في المسجد أن تستأذن زوجها بالخروج إن كانت
متزوجة، وإلا استأذنت ولها، فإن أذن لها الزوج أو الولي خرجت وإلا فلا . وينبغي
للزوج أو الولي أن يأذن لها بالخروج إذا أمنت الفتنة والفساد، وأما منعها فقد قال
الشافعية : أنه لا يحرم على الزوج منع الزوجة من الخروج إلى المسجد حتى مع أمن

^١ الفروع / ٥٧٧

^٢ المخلوي / ١٨٨

الفتنة، لأن حق الزوج في بقاء زوجته في البيت واجب عليها، فلا تتركه من أجل فضيلة الجماعة^١. والدليل على وجوب الاستئذان قوله عليه الصلاة والسلام : "إذا استأذنكم نساؤكم إلى المساجد فأذنوا لهن"^٢ . وأما الدليل على إعطاء الإذن لهن، فقوله عليه الصلاة والسلام : "لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن"^٣ .

وقد حمل الشافعية النهي في هذا الحديث على التزيء، لأن حق الزوج في ملازمة المسكن واجب، فلا تتركه للفضيلة، ولذلك للزوج منع زوجته من الخروج إلى المسجد .

ثانياً : أن تكون متسترة، وذلك بأن تستر بدنها بالجلباب ورأسها بالخمار، قالت عائشة رضي الله عنها : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلِّي الصبح فينصرف النساء متلَّفَّات بمروطهن ما يعرفن من الغلس"^٤ .

قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله : "ينبغي للمرأة أن تحذر من الخروج مهما أمكنها إن سلمت في نفسها لم يسلم الناس منها، فإذا اضطررت إلى الخروج، خرجت بإذن زوجها في هيئة غير مزينة، وجعلت طريقها في الموضع الخالي، دون الشوارع والأأسواق، واحترزت من سماع صوتها، ومشت في جانب الطريق لا في وسطه"^٥ .

ثالثاً : إذا أرادت المرأة حضور المسجد كره لها أن تمس طيباً، وأن تلبس الثياب الفاخرة^٦ ، لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : "إذا شهدت إحداكن المسجد

^١ المجموع ١٩٩/٤

^٢ مسلم ٣٢٧/١ كتاب الصلاة ١٣٧

^٣ سنن أبي داود ٢٧٤/٢ كتاب الصلاة ٥٦٣

^٤ مسلم ٤٤٦/١ كتاب المساجد ٢٣٢

^٥ أحكام النساء ٣٧

^٦ المجموع ١٩٩/٤

فلا تمس طيباً^١ . وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : " لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ولكن ليخرجن وهن تفلاط "^٢ .

رابعاً : أن ينصرف المرأة مباشرة بمجرد الانتهاء من الصلاة، وقبل انصراف الرجال حتى تضمن عدم الاختلاط بهم، لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم : " كان إذا سلم قام النساء حين يقضي تسلیمه، ويذكرت هو في مقامه يسيراً قبل أن يقوم " قال راوي الحديث : نرى والله أعلم أن ذلك لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال .

التلخيص :

من خلال ما عرضناه من أقوال أئمة الفقهاء يتضح لنا أن حكم صلاة الجماعة في حق الرجل يتربّد بين السنة المؤكدة والواجب، ومعنى هذا : أن تاركها وإن لم يأثم فإنه سيُعاتب من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم، وأي عقاب أشد من هذا العقاب يوم يعرض الناس بأعمالهم على الحالات كافة !

وإن كان الأمر كذلك فكيف يتهاون البعض في ترك الجماعة، بل وفي شيء يجواز تركها حتى لمن ليس له عذر، هل يحتمل مثل هؤلاء وزرهم ووزر من عمل بإفتائهم ؟ فالأسأل إذاً أن نأخذ بالعزيزية ما أمكن، لأن الإنسان إذا مات لم يرافقه إلا عمله ، فلتتق الله في أعمالنا وأقوالنا .

هذا بالنسبة للرجل، وأما المرأة فإن حكم صلاة الجماعة في حقها مندوبة بالشروط التي ذكرت سابقاً، والعجيب أن البعض يكره خروج المرأة لصلاة الجماعة والجمعة، وينسى أو يتناسى بأنه يجيز لها الخروج للأسوق، والمتزهات، والأماكن العامة، والمعاهد،

^١ مسلم / ١٣٢٨ كتاب الصلاة ١٤٢

^٢ تفلاط : أي غير متطييات. سنن أبي داود ٢٧٣ / ٢ كتاب الصلاة ٥٦١

ومدارس، وللعمل في مجالات أخرى من غير حرج وربما يكون الدافع هنا ضرورياً حسب رأيهم لأن العائلة بحاجة إلى معيل آخر في الوضع الاقتصادي الذي نعيشه، أليس وضعنا الديني بحاجة إلى التحسين أكثر من وضعنا المادي؟! ماذا يمكن أن ترتكب المرأة من إثم إذا ذهبت إلى المسجد للصلوة والدعاة والذكر وسماع الموعظ والخطب؟ ألم يأمر الرسول صلى الله عليه وسلم النساء بالخروج للعيدين ولاستسقاء وغيرها؟ حتى أنه صلى الله عليه وسلم أجاز لذوات العذر حضور تلك الصلوات جماعة بشرط اعتزال المصلى حتى يسمع الخطبة، ويساركن في مثل هذه الجماعات، وحتى تحصل الفضيلة لهن.

ولا ننسى قوله تعالى في سورة الجمعة : { يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون } ، والخطاب هنا "للذين آمنوا" ، وقد اتفق الأصوليون على أن هذا هو خطاب عام يشمل جميع المكلفين من ذكور وإناث، لذلك فإن المرأة مطالبة بإقامة الجمعة حكمها في ذلك حكم الرجل سواء .

فلماذا بعد كل هذا نحكم بكراهة أو تحريم خروج المرأة للمسجد؟ أتنا دليل شرعى في ذلك؟

المراجع

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- الأبادى، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الفكر، ط٣، ١٩٧٩ م .
- ٣- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح ، (مطبوع مع كتاب فتح الباري)، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت .
- ٤- الجوزي ، أبو الفرج بن الجوزي، أحكام النساء، مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة .
- ٥- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، الخليل، بيروت .
- ٦- الحنبلي، أبو عبد الله محمد بن مقلح، كتاب الفروع، عالم الكتب، ط٤، ١٩٨٥ م، بيروت .
- ٧- الخرشى ، على مختصر سيدى خليل، دار صادر - بيروت .
- ٨- الدسوقي، شمس الدين محمد عرفه، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، مكتبة زهران ، القاهرة .
- ٩- الشافعى، أبو بكر بن محمد، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، دار الفكر- عمان.
- ١٠- ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، مطبعة مصطفى البادى، ط٢، ١٩٦٦ م، مصر .
- ١١- ابن عبد البر، الاستذكار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٣ م، بيروت .
- ١٢- القرشى، إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار إحياء الكتب العربية-مصر.
- ١٣- المقدسي، الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة، المقنع، مكتبة الرياض الحديثة، ١٩٨٠ م.

- ٤ - النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، المجموع، مطبعة التضامن الأخوي – إدارة الطباعة المنيرية .
- ٥ - النيسابوري، الإمام مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، دار الفكر، ١٩٨٣م، بيروت.

תקציר

בתפילה שב הציבור נוצר קשר בין האממים לבין המתפלל, האסלאם נתן ליגיטימציה לאירועים ולמפגשים חברתיים בין המוסלמים, למען עבودת האל בעתים קבועים כמו: חמש התפילות ביום ובלילה, תפילה يوم שישי ותפילות החגים.

הרעיון המרכזי שעומד מאחוריה התפילות הוא הדוק הקשר והחשיבות בין המוסלמים, כדי שירגשו באחווה ובשווונות, נוסף לכך שהתפילה מונכת לסדר ולמשמעות.

נוצר ויכוח סביר קיומה של התפילה הציבור בין אם היא זכות או חובה. האסכולה החנפית והmalekite גרסו שהיא סונה קבועה אך ורק לגברים, אבל האסכולה השaufi גרסו שהיא מצויה, קיומה ע"י קבועה אחת פוטר את כל הציבור. לעומת אלה החנבלים גרסו שתפילה הציבור מצויה על כל הגברים.

אבל בקשר לנשים תפילה זו אינה חובה, אך לא נגרעת אם מקיימות אותה, וזה מה שהסבירו עליו כל האסכולות.